

القاموس المحيط

مؤلفه :

الفيروز ابادي محمد بن يعقوب بن محمد بن عمر الشيرازي ت (٨١٦ هـ) ، ولد بعد وفاة ابن منظور بمائتة عشر عاما كان بارعا في علوم الحديث واللغة والتفسير وله مصنفات فيها الف كتابه القاموس المحيط في اربعة مجلدات وهو يحتوي على ستين الف مادة . وسمي بالقاموس كما اشار الفيروز ابادي في مادة (قمس): نها تعني الغوص وأن "القموس" هي "بئر تغيب فيها الدلاء من كثرة مائها، أما القاموس فهو معظم ماء البحر. وبذلك تعني كلمة "قاموس" البحر أو وسطه أو معظمه،

هدفه:

كان هدف الفيروز ابادي الجمع والاستقصاء للمواد اللغوية لكن بشكل مختصر ، مطروح الزوائد، معرباً عن الفصيح والشوارد.

منهجه:

لقد سار الفيروز ابادي في تاليفه على نفس المنهج الذي سار عليه الجوهري في صحاحه وابن منظور في لسانه (نظام القافية)

- ١ - قسم معجمه إلى سبعة وعشرين باباً، ثم قسم كل باب إلى ثمانية وعشرين فصلاً نظر فيها للحرف الأول من المادة الأصلية، وقد لا يصل بعض الأبواب إلى هذا العدد من الفصول، بل يسقط أحياناً بعض الأبواب حسب ما هو موجود في اللغة.
- ٢ - راعى الفيروز ابادي الاختصار لتسهيل البحث فيه، ومن مظاهر ذلك ما يلي:
أ - وضع رموزاً تشير إلى أمور معينة؛ فالرمز (م) يشير إلى شيء معروف، و(ع) يشير إلى موضع، و(ج) يشير إلى الجمع، و(جج) يشير إلى جمع الجمع، و(ة) يشير بها إلى القرية، و(د) إلى البلد.

ب - إذا ذكر صيغة للمذكر وكان للكلمة مؤنث من لفظها أشار إليه بقوله: (بالهاء)، ولا يعيد الصيغة كقوله مثلاً: والأرنب جرد قصير الذنب كاليرنب، وضرب من الحلى وامرأة، وب"هاء": طرف الأنف.

ج - اتبع طرقاً معينة لضبط الكلمة اسماً كانت أو فعلاً؛ فالاسم الخالي من الضبط يكون بفتح إلا إذا اشتهر بغيره. وإذا ذكر الماضي مع المضارع دون تقييد في ضبطه كان على وزن ضرب يضرب، أما إذا ذكر الماضي مقيداً بوزن معين فإنه يكون كما ذكره. وإذا ذكر الماضي والمصدر أو الماضي وحده مجرداً من الضبط كان الفعل من باب كُتِبَ.

- ٣ - يقدم المشهور والمقيس من الصيغ المختلفة.
٤ - لا يلتزم ترتيباً معيناً في شرح ألفاظ المادة؛ فيأتي أحياناً بالاسم قبل الفعل، أو المزيد قبل المجرد، أو العكس.

الْمَأْخُذُ عَلَى الْقَامُوسِ

- ويمكن إجمال أهم تلك المآخذ فيما يلي:
- ١- أن الفيروزآبادي أغفل التنبيه على الفصح وغيره، وأسماء اللغات وأصحابها، كما أغفل التنبيه على أصحاب اللهجة وخاصة حمير.
 - ٢- الإبهام، فالفيروزآبادي كثيراً ما يستغني عن ذكر الفعل بذكر المصدر.
 - ٣ - أنه يُعرّف اللفظ بالمعنى المجهول دون الشائع.
 - ٤ - قلة الترتيب في ذكر المشتقات فيخلط بين الأسماء والأفعال، ولا يفصل المجرد عن المزيد.
 - ٥ - إغفاله للأضداد وإهماله ذكر القلب والإبدال.